Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(13),December 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
1.11.2018	14.11.2018	1.12.2018

علاقة تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي

Turkey's relationship with the GCC Countries

أ.م.د منى حسين عبيد

Assi. Prof. Dr. Muna Hussein Obaid

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

Department of Crisis Studies/ Center of Strategic and International Studies

Specialization: modern history

المستخلص:

قامت تركيا منذ عام 2002 ، بإعادة هيكلة سياستها الخارجية لتصبح اكثر نشاطا واكثر فاعلية مع دول الجوار الجغرافي ،حيث تحركت تركيا الى استعادة الريادة بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستندة الى الارث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة للبلاد كقوة اقليمية صاعدة تجاوزت خلافات التاريخ وحدود الجغرافية.

وعبر هذه السياسة شهدت تركيا حضورا متنامياً، حيث برزت كقوة إقليمية ولاعب محوري فاعل في محيطها الإقليمي وسعت إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويبدو ان هدف تركيا من تطوير علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، جاء في ضوء الانفتاح على المحيط الإقليمي الذي تربطه بتركيا روابط تاريخية وثقافية مختلفة، فضلا عن الجوانب الاقتصادية كحاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية ورغبتها في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربية فضلا عن إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية الى جانب رغبتها في لعب دور أمني في الخليج إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية:-تركيا،مجلس التعاون الخليجي،الشرق الاوسط،الخليج العربي.

Turkey's relationship with the GCC Countries

Assi.Prof.Dr. Muna H. Obaid

Center of Strategic and International Studies

Since 2002, Turkey has restructured its foreign policy to become more active with neighboring countries. Turkey moved to regain leadership in its strategic depth, (geographic neighboring), based on the common historical and cultural heritage, and both economic and soft power of the country as a raising regional power that passed over history differences and geographical boundaries.

Though this policy, Turkey has witnessed a growing presence that it emerged as a regional power and an active player in its regional environment and sought to develop its bilateral relations with the countries of the GCC countries.

It seems that Turkey's aim to develop its relationship with the GCC countries came through the openness to the regional environment which has different historical and cultural ties with Turkey, as well as, economic aspects such as Turkey's need to secure the increasing domestic demand of oil derivatives and its desire to attract Gulf investments to Turkey. As well as, to enable Turkish companies with some investment opportunities with Gulf countries, and to find new markets for Turkish products and desire to play a security role in the Gulf as Turkey believes that the best mechanism to achieve security in Gulf region is to build a regional balance with the help of major powers.

Key words:- Turkey, GCC countries, Middle east, Gulf countries

مقدمة

رأت تركيا مع بداية العقد الحالي ضرورة تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين حيث بذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة يتم فيها توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل .ومع وصول حزب" العدالة والتنمية "ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة عام 2002 سعت تركيا إلى تبني سياسة خارجية فعالة ترتكز على عدة مبادئ وهي :التوازن السليم بين الحرية والأمن ،محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها او ما يسمى ب " تصفير المشكلات"، مع دول الجوار، إتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد ومتعددة المسالك ،اعتماد الدبلوماسية المتناغمة.

وعبر هذه السياسة شهدت تركيا حضورا متنامياً، حيث سعت إلى الاضطلاع بدور محوري فيما يتعلق بالعديد من الملفات الحيوية والمحورية في المنطقة.

كما برزت تركيا كقوة إقليمية ولاعب محوري فاعل في محيطها الإقليمي حيث سعت إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي والتي أضحت تعد إحدى دوائر الحوار المهمة في سياسة تركيا الخارجية.

– فرضية الدراسة: تفترض الدراسة إذا ما تعززت الثقة واتسعت المصالح بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي سيؤدي ذلك الى تحقيق الاستقرار ، فأن وجود مصالح حقيقية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ستمحي كل الشكوك والهواجس لدى دول مجلس التعاون من تركيا وبالعكس، مما يساعد على بناء علاقات راسخة ومتينة بين الطرفين.

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدد من ألاسباب اهمها:-

1- إمكانية تطور العلاقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

2- أخذت العلاقة بالتطور على أثر المتغيرات التي حدثت في المنطقة وبدءا من احتلال العراق وصولا إلى الربيع العربي .

3- لقد شكل الموقع الاستراتيجي لكلا الطرفين صياغة جديدة للعلاقة بينهما على المستوى الإقليمي والدولي .

4- أدت الإطماع الغربية إلى التقارب في وجهات النظر بعلاقات تركية مع دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى تزايد التقارب بمختلف الجوانب بين الطرفين ولاسيما بعد التواجد الأمريكي في المنطقة.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل طبيعة العلاقات التي ربطت تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي ،ومالت اليه تلك العلاقات من تطور في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، واهم العوامل التي دفعت كلا من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا لتجاوز الخلافات القائمة بينهما.

محاور الدراسة:-

المحور الاول:–سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط

تعد تركيا من الدول المهمة في الشرق الاوسط فسكانها واقتصادها وامكاناتها العسكرية هيء المستلزمات الاساسية التي تؤهل لأداء ادوارا مهمة وفاعلة ، الا ان الصفة المميزة لأي دولة هو مدى قدرتها على التأثير في الاستقرار العالمي والاقليمي ،فعلى صعيد منطقة الشرق الاوسط،برزت تركيا في العقد الماضي كلاعب اقليمي كبير الاهمية،عسكريا ودبلوماسيا وهذا الاهتمام المتنامي بشؤون الشرق الاوسط مثل تحولا مهما في سياسة تركيا ازاء منطقة الشرق الاوسط ،اذ تحولت سياسة تركيا الخارجية من سياستها التقليدية والتي كانت تقوم على عدم التدخل وعدم الخوض العميق في شؤون الشرق الاوسط الى الاندفاع والخوض العميق في شؤون المنطقة وذلك في تسعينيات القرن الماضي[1].كما حدث في حرب الخليج الثانية (1990-1991)عندما قررت تركيا بعد تجاذبات كثيرة الدخول في التحالف الدولي الموجه ضد العراق[2].

ومنذ عام 2002 ،قامت تركيا باعادة هيكلة سياستها الخارجية لتصبح اكثر نشاطا واكثر فاعلية مع دول الجوار الجغرافي ،وفي المنظمات الاقليمية والدولية اثر مجيء حزب العدالة والتنمية،حيث تحركت تركيا الى استعادة الريادة بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستندا الى الارث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك والقوة الاقتصادية والقوة الناعمة للبلاد كقوة اقليمية صاعدة تجاوزت خلافات التاريخ وحدود الجغرافية،ولم تعد تركيا تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها في الشرق الاوسط والعالم عموما،وبدأت تركيا تنظر الى دول الشرق الاوسط وفق مفهوم الاستباقية بدلا من سياسة رد الفعل وذلك في المدة التي سبقت تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم (2000-2002) وهذا يعني ان تركيا لاتريد البقاء بعيدة عن الشرق الاوسط ومكوناته وحالات الحراك المتتابعة والمستمرة فيه،حيث سعت تركيا لاسيما في عهد حزب العدالة والتنمية الى ان تكون وسيطا في الشرق الاوسط على صعيد عمليات التسوية في الملفين الفلسطيني –السوري،والسوري –الاسرائيلي دون احراز نتائج معينة،ورأت

[1] – شيماء معروف فرحان ،خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ا،لجامعة المستنصرية ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 57 ،المجلد14،اذار 2017 ،ص4

[2] – عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية :الاستمرارية–التغيير،بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012،ص51

تركيا في العالم العربي تربة خصبة وملائمة لاقامة علاقات ذات ابعاد استراتيجية مع دوله كونها تشكل سوقا مهما فضلا عن دورها في دعم أو تقويض الاستقرار السياسي لتركيا[3].

لقد تمت اعادة صياغة الدور التركي وتفعيله وفقا لرؤية رئيس الوزراء السابق احمد اوغلو ليؤكد ان تركيا دولة مركزية ومحورية في المنطقة اعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقا من وعيها ومكانتها الجيوستراتيجية والجيوثقافية وربطها بمجالها الحيوي.

وتقوم سياسة تركيا الخارجية في منطقة الشرق الاوسط على مبادئ رئيسة بالامكان ايجازها في الآتي[4]:-

1-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الاوسط.وعليه .فان تركيا تعد تغيرات الانظمة السياسية في هذه الدول تطورات داخلية.

2-عدم التدخل في المنازعات الاقليمية لدول الشرق الاوسط ،ومساندة الحلول السلمية للمشكلات الاقليمية.

3-ان السياسة الخارجية التركية تولي حساسية للمصالح الامنية العربية.وذلك كي لايلحق تعاونها مع الغرب ولاسيما في المجال الدفاعي اي ضرر بمصالح العرب الامنية.وبتعبير ادق، عدم سماح تركيا باستخدام القواعد العسكرية الاجنبية ضد الدول العربية.

5- تطور العلاقات الثنائية مع الدول العربية ،تبعا لظروف وخصائص كل دولة.

6-الحفاظ في الوقت نفسه على علاقات دبلوماسية مع اسرائيل والدعم السياسي للقضية العربية.

كما ارتكزت السياسية الخارجية التركية الجديدة على خمسة أسس هي[5]:

-التوفيق بين الحريات والامن :ففي وقت كان اللاعبون العالميون واولهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد احداث سبتمبر كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم

[3] - شيماء معروف فرحان ،المصدرالسابق ،ص5-6.

[4] - احمد نوري النعيمي،تركيا والخليج :قطر انموذجا،مجموعة باحثين،قطر وازمة الخليج:عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي،بغداد،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،2018،ص156-157.

[5] - صوفيا بو علي ووفاء طوالبيه،الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي التبسي-تبسة،2015-2016،ص37

على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

-محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها او ما يسمى ب " **تصفير المشكلات**"، وبالتالي اخراج تركيا من صورة البلد، المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

-إتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد ومتعددة المسالك :ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من ان تكون تركيا مصدر مشكلة في استقطابات، الغرب، الشرق، والشمال، الجنوب، واسيا واوروبا، والغرب والاسلام، تكون على العكس مصدر حل للمشكلات، وبلدا مبادرا الى طرح الحلول لها وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر الى أي خيار على انه بديل عن الاخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على انه تناقض.

-تطوير الاسلوب الدبلوماسي واعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية :لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية ان تركيا (بلد جسر) تصل بين طرفين في المرحلة الجديدة على تركيا ان لا تكون جسرا بل(بلدا مركز).

-الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الديبلوماسي الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا[6].

ومن هنا، فان تركيا تتخذ سياسة ترتكز على التعزيز والتمكين المتبادل مع جيرانها ومع العالم الإسلامي بشكل أوسع. فهي تسعى إلى خلق حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.وهذا ما اكد عليه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في كلمته في مؤسسة السلام العالمي في البحرين، على التزامه بنشر السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[7].

المحور الثاني:-علاقة تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي :رؤية تاريخية

عندما خضعت منطقة الخليج العربي للسيطرة العثمانية عام 1783 باسم الخلافة الاسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ،وتنبه العثمانيين الى أهمية هذه المنطقة بعد افتتاح قناة السويس عام 1896[8]

[6] – صوفيا بو علي ووفاء طوالبيه ،المصدرالسابق،ص38.

[7] – ابراهيم كالن، تركيا..الخليج والمسؤولية الاقليمية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.dailysabah.com

[8] – مصطفى النجار وآخرون ,تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر,جامعة البصرة,المكتبة الوطنية ,بغداد .1984, ص112-113.

،وتقلص المسافة بين اسطنبول والخليج العربي الذي وفر لهم امكانية ارسال الامدادات لاي حملة اتجاه المنطقة،كما استعانت الدولة العثمانية بالعشائر العربية لتنفيذ حملاتها،من جانب اخر رأت مشايخ الخليج في الدولة العثمانية الحصن المنيع لاي اطماع خارجية ،وخلال حكم مصطفى كمال اتاتورك فتح الباب للتمثيل الدبلوماسي مع العراق عام 1928،واستمر الحال حتى نهاية ستينيات القرن الماضي عندما جرى التبادل الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية والكويت نهاية السبعينيات،وكانت لدول الخليج محاولات للتقرب من تركيا وتذكيرها بميراثها الاسلامي[9].

وبالرغم من ان التوجهات السياسية والفكرية والثقافية لتركيا باتجاه الهوية الغربية، الا ان عامل الجغرافية الثابت وبشكل مطلق كان وسيبقى يضيف تركيا الى الشرق ، اذ تنفرد تركيا بموقع جغرافي شديد الاهمية ولايمكن وصفها الا بكونها حلقة ربط بين قارتي اسيا واوروبا من جهة وبين اسيا وافريقيا واوروبا من جهة اخرى عبر الجسر العربي وهو الكتلة البرية الضخمة التي تشكل المشرق العربي، بما يعني ان وضعها الجغرافي يجعلها نافذة اسيوية لاوروبا ونافذة اوربية لاسيا[10].

اما بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ، فتكمن اهميته بكونه محاط بالمياه من ثلاث جهات،مياه الخليج العربي وخليج عمان من الشرق والبحر الاحمر من الغرب والمحيط الهندي من الجنوب حتى اصبح الخليج العربي قلب الشرق جغرافيا،كما تكمن اهميته في خانقه مضيق هرمز الذي يشكل طريق المرور الالزامي نحو المحيط الهندي عن طريق خليج عمان[11].

[9] – عامر علي راضي،ابعاد تطور العلاقات التركية الخليجية،المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية،العدد السابع،2007-2008، ص39.

[10] – عامر علي راضي ،المصدر السابق،ص39-40.

[11] – المصدر نفسه،ص40.

لقد غيرت تركيا وجهت نظرها من الغرب الى دول المنطقة العربية ومنها دول الخليج العربي، ومنذ السبعينيات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك ، منها ازمة النفط في العام 1973 والتي بدت فيها دول الخليج العربي كلاعب اقليمي مؤثر في السياسة الدولية[12].

كما ان رفض السوق الاوروبية المشاركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية والاصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها في السوق. دفع تركيا للعودة الى المنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي انذاك[13].ولاسيما ان تركيا نظرت دوما الى دول الخليج كونها مصدرا اقتصاديا مهما، لذا وقفت موقفا ايجابيا من العرب خلال حرب تشرين الاول / اكتوبر 1973، مما عاد عليها بمنافع اقتصادية. فقد استقبلت دول الخليج عدد كبير من العمال الاتراك الذين استغنت عنهم اوروبا بسبب ازمة النفط، كما حصلت على النفط بأسعار تفضيلية من دول الخليج العربي ولاسيما السعودية[14].

وعندما حدثت الازمة القبرصية الثانية في العام 1974 [15]،ساندت الدول العربية تركيا،وشهدت السنوات الممتدة (1974-1976) نقاشات وحوارات في الاوساط التركية حول أهمية تعزيز العلاقات مع العرب بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة،فانضمت تركيا الى منظمة المؤتمر الاسلامي بوصفها عضوا كامل العضوية عام 1976[16]،عندما استضافت المؤتمر الاسلامي السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية، كذلك أنشأت علاقات دبلوماسية ولاول مرة مع كل من الامارات وقطر والبحرين وعمان ،

[12] – ارسين كالايسي اوغلو،السياسة الخارجية التركية ازاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط،العلاقات العربية-التركية ...الى اين،مجموعة مؤلفين،العرب وجوارهم..الى اين؟،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000, ص235.

[13] – سعد حقي توفيق،السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العددان 38-39،السنة 20،كانون الثاني-كانون الاول 2009،ص7.

[14] – ميثاق خير الله جلود ،الاستراتيجية التركية تجاه دول الخليج العربي،متابعات اقليمية،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،العدد 9 ،المجلد(4)،تشرين الثاني 2007،ص6-7.

[15] – محمود علي داود ,أحاديث عن الخليج ,الجزء الثاني,وزارة الثقافة والإعلام,بغداد,1989,ص17.

[16] – فليب روبنس , تركيا والشرق الأوسط,ترجمة ميخائيل نجم خوري,الطبعة الأولى,دارقرطبة للنشرو التوثق والابحاث ,مكتبة مدلوبي,بيروت , 1993, ص54.

ولذا يمكن عد العام 1976 نقطة تحول في الاستراتيجية التركية تجاه دول الخليج العربي، فبعد هذه السنة أخذت تركيا تكثف من زياراتها الرسمية الى دول الخليج العربي[17] ولاسيما خلال الثمانينيات والتي أدت الى تطوير العلاقات الاقتصادية، ولعل مؤشرات التجارة في اجمالي الصادرات التركية الى دول الخليج العربي نحو (5,4) مليارات دولار في العام 1981 مقابل (2,9) مليار دولار عام 1980 ،ولكن تقلص هذا النمو في العلاقات الاقتصادية الخليجية بسبب انخفاض اسعار النفط في الثمانينيات وانعكاساته على الاقتصاد الخليجي. ويبدو ان الصيغة الاقتصادية كانت المبرر التركي للانفتاح على الخليج كما ذكرنا سابقا، لاسيما ان القيود التي تفرضها العلمانية في تركيا تصعب من ارتياد مجالات اخرى. وفي هذا السياق قال الرئيس التركي الراحل (تورغوت اوزال)"ان انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقا استهلاكية من الدرجة الاولى[18]

وعندما اسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 ،سارعت تركيا الى الترحيب بذلك المجلس.ليس هذا فحسب ،فقد استطاعت تركيا عقد صفقات مميزة مع دول الخليج العربي ،فباعت العديد من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخائر لدول الخليج العربي،كما استطاعت الحصول على الدعم المالي الخليجي في مسألة الصناعة الحربية التركية ولاسيما طائرات

(F16) ،كما طرحت تركيا سنة 1987 مشروعا اصطلح عليه (انابيب السلام)لنقل المياه العذبة

من تركيا الى دول الخليج العربي[19]، الذي لو كتب له النجاح لكان حلا للكثير من مشكلات تركيا الاقتصادية،فطالما افادت تركيا اقتصاديا من دول الخليج العربي خلال الاستثمارات المالية المباشرة وغير المباشرة وبعده سوقا رائجه للشركات والمنتجات التركية[20].

---

[17] – ميثاق خير الله جلود ،المصدر السابق،ص7؛سلام داوود غزيل الحياني،العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية :قطر انموذجا،اطروحة دتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2015،ص17.

[18] – سعد حقي توفيق،المصدر السابق،ص7-8.

[19] – عبد الرزاق عبد الحميد شريف, الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية , مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا) ,جامعة الموصل ,1994,ص189 .

[20] – ميثاق خير الله جلود،مصدر سابق،ص7

كما اضافت الحرب العراقية –الايرانية 1980-1988 عاملا جديدا ساهم وبشكل فاعل في تطور الاقتصاد التركي بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية بين طرفي الحرب[21]، فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا من جهة والعراق وايران من جهة اخرى، كما حققت تركيا منفعة كبيرة من رسوم خط النفط العراقي المار باراضيها،حيث اصبحت تركيا اهم منفذ للنفط العراقي مما اكسبها ميزة اقتصادية طوال مدة الحرب[22]، من خلال (الترانسيت) المستحصل من هذا الخط، فخلال الحرب كانت تشتري تركيا سنويا (6) ملايين طن من النفط من ايران وتصدر له سلعا قيمتها حوالي (1,2) مليار دولار ،كما تشتري (5) ملايين طن من النفط العراقي وتصدر له سلعا بقيمة مليار دولار سنويا[23].

وبقدر تعلق الامر بالعلاقات الخليجية التركية فقد كانت الحرب العراقية – الايرانية من اهم الاسباب التي اسهمت في تطور العلاقات الدفاعية بين تركيا ودول الخليج العربي،مما كان له مردود اقتصادي كبير على تركيا[24].

لقد جاءت حرب الخليج الثانية في العام 1991 لتمثل البوتقة التي اظهرت فيها الطموحات التركية للنهوض بدور اقليمي جديد ضمن المعسكر الغربي بعد انتهاء دورها كحامية للجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي اثر انتهاء العداوه بين الشرق والغرب وزوال المخاوف الغربية من الامتداد السوفيتي نحو منابع البترول في منطقة الخليج العربي، فقد عكس الموقف التركي من ازمة الخليج الثانية مستوى ارتهان السياسة الخارجية التركية بالغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، اذ وجدت في حرب الخليج الثانية الحل الامثل لاستغلال موقعها الستراتيجي عبر طريق اعادة بناء دورها ضمن نظام الأمن الدفاعي

---

[21] – حسن بكر احمد,العلاقات العربية –التركية بين الحاضر والمستقبل,دراسات استيراتيجية, العدد41, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية,أبو ظبي,7 أيار ،1988، ص54

[22] – ميثاق خير الله جلود،العلاقات الخليجية – التركية 1973-1990،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،سلسلة شؤون اقليمية،العدد15، 2008،ص139.

[23] – ميثاق خير الله جلود،المصدر السابق،ص139-140.

[24] – المصدر نفسه،ص140.

الغربي من خلال القيام بدور اقليمي نشط تجاه المنطقة العربية[25].ولاسيما نحو دول الخليج العربي،فحصلت على مكاسب مادية وعسكرية من دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية .كذلك عززت تركيا دورها في حلف شمال الاطلسي بعد هذه الحرب، فقد كانت أهميتها قد ضعفت نسبيا بعد انهيار الاتحادالسوفيتي (روسيا حاليا)،لذا صرح السفير الامريكي السابق لدى انقرة روبرت كومير (Robert Komer) بان الدور التركي عبارة عن جسر بين دول حلف شمال الاطلسي واقطار الخليج العربي[26].

ونتيجة لتعزيز الدور التركي في الخليج العربي،شعرت تركيا ان الوقت أصبح مناسبا لطرح مشروع أنابيب السلام مرة اخرى لذا شهد العقد الاخير من القرن العشرين عدة محاولات تركية لاقناع دول الخليج العربي بذلك المشروع.

وفي العام 1993 تحديدا قام رئيس الجمهورية انذاك سليمان ديميريل (1989-1993) بجولة في منطقة الخليج العربي زار خلالها دول الخليج، ويبدو ان هدف تركيا من الزيارة ملىء الفراغ الأمني الذي خلفه العراق كقوة اقليمية فاعلة بالتنسيق مع دول الخليج العربي، حيث ارادت تركيا ان تقدم نفسها كبديل مقبول خليجيا وعربيا[27].

وفي الواقع،ان حرب الخليج الثانية جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الاقليمية اكثر من الدولية وذلك لثلاثة اسباب[28]:-

1-الدعوات الكردية للسعي نحو اقامة دولة مستقلة وهو ما يشكل خطا أحمر في السياسة التركية.

2-تفكك الاتحاد السوفيتي حينما كانت تركيا أحد جدران الصد الغربي ضد المعسكر الاشتراكي.

[25] – عماد جهاد، دول الجوار الجغرافي-حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، 1991، ص78.

[26] – ميثاق خير الله جلود ،الاستراتيجية التركية تجاه دول الخليج العربي،المصدر السابق،ص7.

[27] – المصدر نفسه،ص7-8؛بتول هليل جبير الموسوي،السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1990 وافاقها المستقبلية،اطروحة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2005،ص35.

[28] – سعد حقي توفيق،المصدر السابق،ص8

3-احتياج تركيا لرؤوس الاموال العربية لاسيما الخليجية .ومن هنا بدأت تركيا تنتهج سياسة الحل والربط داخل منطقة الشرق الاوسط حيث وطدت علاقتها باسرائيل عام 1996 وسعت الى دخول الاتحاد الاوربي،علاوة على انها حليف قوي للولايات المتحدة الامريكية بسبب ارتباطها العسكري،وفي الوقت نفسه اصبح لها علاقة بالدول العربية ولاسيما الخليجية[29]،وقد استطاعت السياسة الخارجية التركية ان تفصل بين المسارات تلك حتى لايؤثر احدها على الاخر[30].

المحور الثالث:-أبعاد العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

1- البعد السياسي

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في بداية العام 2002م، أطلق استراتيجية إعادة هيكلة السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية لتركيا، بما في ذلك توسيع رقعة التعاون والانفتاح على دول الخليج وتبني سياسة فاعلة مشتركة لدفع العلاقات نحو الأفضل والتنسيق لحل المشاكل الإقليمية .وفي طليعة العوامل التي أدت إلى تنامي التقارب التركي – الخليجي هو الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.وما تمخض عنه من مخاوف ليس فقط على صعيد التوازنات الطائفية الداخلية في العراق فحسب، بل شملت أيضاً توازنات القوى الإقليمية .ومنها تنامي النفوذ والتأثير الايراني في المنطقة، الأمر الذي أثار حفيظة الدول الخليجية المجاورة ولاسيما السعودية والتي خشيت من امتداد التأثير الايراني اليها وتحديدا في المحافظات الشرقية الغنية،لذا تطابقت الرؤية الخليجية مع نظيرتها التركية من حيث تحقيق الاستقرار الإقليمي والحفاظ على وحدة العراق وسلامة ارضيه.[31].

ومما لا شك فيه أن ثورات" الربيع العربي "وما أفضت إليه من إحداث تغييرات جذرية في الوضع الإقليمي وتوازنات القوى قد مثلت بداية مرحلة جديدة في العلاقات التركية الخليجية .فمن ناحيتها دعمت دول الخليج عمليات الإطاحة بالأنظمة السياسية في كل من ليبيا واليمن وسوريا .وقد برز الموقف الخليجي المؤيد لهذه التغيرات السياسية ليس فقط من منطلق مساندة الجماهير والشعوب العربية

[29] – المصدر نفسه،ص8

[30] – عامر علي راضي،مصدر سابق،ص46

[31] – سمير صالحة،مستقبل الشراكة التركية – الخليجية تركيا والخليج:خيارات الانفتاح الاستراتيجي ومتطلباته،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3676:2016-03-06-10-30-17&Itemid=172&option=com_content

في مطالبها بالحرية والعدالة والمساواة في الحقوق فحسب، وإنما أيضاً بهدف توسيع نطاق نفوذ وتأثير دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط .وبالنسبة لأنقرة فقد ساندت هي الأخرى عمليات تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة ودعمت حق الشعوب في الديمقراطية والإصلاحات السياسية[32].

وعليه فقد جاء موقفها من هذه الثورات متوافقاً ومتناغماً مع مواقف الدول الخليجية لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية ،اذ يرتكز الموقف التركي –وهو ذات الموقف الخليجي عموما– على الحفاظ على وحدة التراب السوري وأمن سورية واستقرارها، بما يضمن حقوق الشعب السوري في تحقيق طموحاته وفق مرجعية جنيف (1) القاضية بوقف اطلاق النار وضمان دخول المساعدات الإنسانية، وتشكيل هيئة حكم تمهد لانتقال سلمي للسلطة[33].

وفي الوقت ذاته تدعم تركيا جهود السعودية في حربها على الإرهاب ومجمل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، كما تدعم التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن منذ مارس/آذار 2015 لعودة الشرعية وحل الأزمة السياسية والصراع المسلح في اليمن .فقد انضمت تركيا إلى التحالف العسكري الإسلامي للحرب على الإرهاب الذي شكلته السعودية في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2015 والمتكون من 41 دولة عربية وإسلامية[34] .

2–البعد الاقتصادي

تطورت العلاقات الخليجية – التركية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث شهدت ازدهاراً ونمواً بين الجانبين،وتجدر الإشارة إلى أن المتغير الاقتصادي كانت له الأولوية في العلاقات بين الجانبين، وفي هذا السياق تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالي التجارة والاستثمار، هذا إلى جانب تأسيس مجالس أعمال ثنائية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي كما عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات بين رجال

[32]– سامية بيبرس،الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج،الامانة العامة لجامعة الدول العربية،القاهرة،ص167-168

[33] – احسان الفقيه،تركيا والخليج..شراكة استراتيجية ورؤى متطابقة حول ملفات المنطقة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: https://www.turkpress.com

[34] – التحالف الاسلامي العسكري يحدد مجالات محاربة الارهاب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع https://www.dw.com

الأعمال لتوضيح فرص الاستثمار المتاحة لدى الجانبين وزيادة على ذلك فقد حرص قادة الجانبين في زياراتهم المتبادلة على اصطحاب مجموعات كبيرة من رجال لأعمال لهذا الغرض[35] .ولعل من أهم الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي في البحرين في 30 ايار 2005 وذلك بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين.وفي محاولة لمأسسة العلاقات التركية – الخليجية لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والاجتماعية والثقافية[36]،فضلا عن توقيع

مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر 2008 . ويأتي توقيع هذه المذكرة في إطار ما يتبناه مجلس التعاون الخليجي من توجه يرتكز بالأساس على اجراء حوارات إستراتيجية مع عدد من الدول والتجمعات الإقليمية،وذلك بهدف تطوير العلاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية وغيرها من المجالات التي يتفق الجانبان على ادراجها في الحوار بما في ذلك القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويبدو ان من الاسباب التي دفعت الى توقيع تلك المذكرة هي[37] :-

أولها:- إنها تمثل نقلة نوعية في العلاقات التركية– الخليجية ولاسيما أن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على هامش التوقيع على مذكرة التفاهم بقوله "بموجب آلية الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة وتركيا فأننا نرتئي أن يتم عقد اجتماع وزراء خارجية تركيا ومجلس التعاون الخليجي مرة واحدة في السنة على أن تنفذ هذه الاجتماعات بشكل دوري في تركيا والدول التي ترأس القمة الخليجية".

ثانيها:- أن التوقيع على هذه المذكرة من شأنه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين والذي بدأ منذ التوقيع في أيار 2005 على اتفاقية إطارية لاقامة منطقة تجارية حرة بين الطرفين وهو الحوار

[35] – سامية بيبرس،المصدر السابق ،ص158.

[36] – سعد حقي،المصدر السابق ،ص9،سامية بيبرس،مصدر سابق،ص161

[37] – المصدر نفسه،ص9-10، سامية بيبرس،مصدر سابق،ص161

الذي مازال مستمراً ولم يصل إلى نهايته. ولاشك أن التوصل الى اقامة منطقة تجارية حرة مشتركة سوف يدفع بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين إلى الامام بشكل كبير .

ثالثها:- إن التوقيع على المذكرة جاء في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الاوسط ويتعاظم دورها الاقليمي بشكل ملحوظ ولعل انخراطها في الوساطة بين اسرائيل وسورية في مفاوضات السلام غير المباشرة الدائرة بينهما منذ فترة وحضور رئيس وزرائها للقمة الرباعية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق مؤخراً فضلا عن الرئيس الفرنسي والسوري وأمير قطر ودورها في ملف البرنامج النووي الايراني وزيارة الرئيس الايراني نجاد لها في آب عام 2002هي كلها مؤشرات على تعاظم هذا الدور. ويبدو إن تركيا ترى الاحوال مهيأة من اجل أداء هذا الدور على خلفية القلق الخليجي والعربي من برنامج ايران النووي وغياب القوى الاقليمية العربية القادرة على ملئ الفراغ السياسي في المنطقة فضلا عن ترحيب الولايات المتحدة واسرائيل بهذا الدور التركي [38].

3-البعد التجاري

تعد السعودية من الدول التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع تركيا فبعد ان كان حجم التبادل التجاري عام 2002 حوالي (129) مليون دولار وصل في العام 2015 الى (6)مليار دولار ويبدو ان تصاعد حجم التبادل التجاري بين البلدين يوضح المساعي الرامية لتعميق العلاقات وتجاوز الخلافات بين البلدين[39] .كما ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة الامارات العربية المتحدة من (54 %) بين سنة (2002-2003)،ليصل الى 9مليارات دولار في العام 2016[40].كما ازداد حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا من (34) مليون دولار في سنة 2003 ليصل الى حوالي 329.7 مليون دولار في العام 2015،وتستثمر شركة ممتلكات البحرين القابضة التي تعد الذراع الاستثماري للبحرين، في مجالات عدة بينها؛ إنتاج الألمنيوم وقطاع الطيران والخدمات المالية واللوجستية والصناعة والاتصالات

[38] - سعد حقي،المصدر السابق،ص9-10، سامية بيبرس،مصدر سابق،ص161

39 - حيدر عبد الرزاق الحيدري،العلاقات التركية – السعودية بعد عام 2003:الدوافع..المتغيرات..واحتمالات المستقبل،مجلة ابحاث استراتيجية،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العدد12،حزيران 2016،ص152.

[40] – التبادل التجاري بين تركيا والامارات يقفز الى 9 مليار دولار،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://arabi21.com/story/992406

والعقارات والسياحة والمواصلات وانتاج الغذاء [41]. ومن أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين استضافت البحرين منتدى الأعمال الخليجي التركي الثاني، للمدة 1 -2 /تشرين الثاني/ 2017.والذي شارك به نحو 600 مستثمر بحريني وخليجي وتركي، بهدف التواصل بين رجال الأعمال الأتراك ونظرائهم في البحرين ودول الخليج، لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المجلس وزيادة حجم التبادل التجاري، وتسويق الفرص الاستثمارية والتجارية المتوافرة في الجانبين، وتعزيز قنوات التواصل بينهما .وأوصى المنتدى"بالعمل على تذليل العقبات المتعلقة بالتبادل التجاري لاسيما فيما يتعلق بدخول أصحاب الأعمال الأتراك لدول مجلس التعاون الخليجي وتسهيل معاملتهم في الإجراءات والتأشيرات المتعلقة بدخولهم لتفعيل التجارة الحرة"[42].

ووصل حجم التبادل التجاري بين تركيا وقطر في العام 2016 حوالي 835 مليون دولار بينما في العام 2000، كان الرقم لا يتجاوز 38 مليون دولار.ويبدو ان العلاقات بين تركيا وقطر تسير نحو الافضل ولاسيما ان عدد الشركات التركية بالسوق القطري يزيد عن 205 شركة، منها 186شركة مشتركة، إلى جانب 19 شركة بملكية كاملة لرأس المال التركي.وجميعها تعمل في مجال البنية التحتية، المقاولات والانشاءات، الاستشارات الهندسية، التجارة، والأعمال الكهربائية وقطع غيار السيارات والمواد الغذائية.ووصل حجم المشروعات التي تنفذها شركات المقاولات التركية في قطر بحوالي 11.6 مليار دولار، وذلك بهدف بناء علاقات اقتصادية قطرية–تركية قوية وقائمة على المصلحة المتبادلة [43].

كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا والكويت إلى 1.287 مليار دولار في العام 2016 بعدما كان في العام 2002 (165) مليون دولار ،حيث وصلت قيمة حجم الصادرات التركية إلى

---

41 – تركيا والبحرين.. 3 محطات تبرز تطور العلاقات ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.turkey-post.net

42 – تركيا والبحرين.. 3 محطات تبرز تطور العلاقات ،المصدر السابق،ص1

43 – التبادل التجاري بين قطر وتركيا يرتفع 1.5 مليار دولار،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.mubasher.info/news

الكويت 431 مليون دولار فيما بلغت قيمة الواردات 856 مليون دولار في حين وصلت قيمة المشروعات التي نفذتها شركات المقاولات التركية في الكويت إلى 6.5 مليارات دولار وحجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا إلى نحو 1.7 مليار دولار[44].

وتبلغ عدد الشركات الاستثمارية ذات رأسمال كويتي في تركيا 280 شركة فضلا عن 388 فرعا لبنك (كويت ترك) الذي يمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة 62.24% من أسهم البنك وامتلاك بنك برقان اسهما في احد البنوك التركية وتجاوز أعداد المواطنين الكويتيين الذين زاروا تركيا 180 ألف سائح في العام2015 و30 ألف بالربع الأول من العام 2016[45].ولمعرفة نسب ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي بين عامي 2002و2016انظر الجدول رقم[1]:-

جدول رقم 1:نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي بين عامي 2002 و2016

ت	الدولة	حجم التبادل التجاري	السنة	حجم التبادل التجاري	السنة
1-	تركيا والسعودية	(129)مليون دولار	2002	(6) مليار دولار	2015
2-	الامارات العربية المتحدة وتركيا	(54)مليون دولار	2002 – 2003	(9) مليارات دولار	2016
3-	البحرين	(34)	2003	(329.7) مليون دولار	2015

44 – حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا عام 2016،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news

45 – المصدر نفسه،ص1.

	وتركيا	مليون دولار			
4-	تركيا وقطر	(38)مليون دولار	2002	(835) مليون دولار	2016
5-	تركيا والكويت	(165) مليون دولار	2002	(1.287) مليار دولار	2016

(1)الجدول من اعداد الباحثة

ان زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج العربي يدل على ان الجانبين يسعى لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وذلك من خلال المشاريع الثنائية، وإتاحة البيئة الملائمة لتحقيق الاستثمار وإزالة كافة العراقيل بين الجانبين.

4- البعد الثقافي

هناك روافد ثقافية مشتركة بين الجانبين التركي والخليجي، والتي حرص حزب العدالة والتنمية على تعزيزها من خلال التفاهم والتحاور[46]، وهذا ما كان واضحا بين السعودية وتركيا فخلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تركيا في9 تشرين الثاني2007م اتفقت الدولتان على توسيع العلاقات وتطويرها في شتى المجالات سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً.ونص البيان المشترك الذي صدر عن الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية في 9تشرين الثاني2007م على إثر زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على: "ان يعمل الطرفان على تنظيم فعاليات وأنشطة ثقافية في البلدين بهدف إبراز الثراء الثقافي لديهما".ومما عزز العلاقات بين البلدين قيام السعودية باستقبال ، عشرات الآلاف من الأتراك لأداء مناسك العمرة والحج[47].

وكان معظم هؤلاء المعتمرين والحجاج من الرموز الثقافية، والتي تسعى السعودية للافادة منهم لتقديم شيء من الثقافة التركية في الوسط الثقافي السعودي من خلال المنابر الثقافية الرسمية كالأندية الأدبية،

[46] – شريف شعبان مبروك، نحو ترسيخ العلاقات الخليجية-التركية،مجلة اراء الخليج ،العدد2018،132،ص35

[47] – احمد الطامي،العلاقات الثقافية بين العرب وتركيا:السعودية وتركيا انموذجا،المجلة الثقافية،العدد242، 2008/4/7.

والجامعات، والمنتديات الثقافية، وغيره[48].كما تعززت العلاقات الثقافية بين تركيا والكويت من خلال فتح المعارض ومنها افتتاح معرض الفن المعماري بالأبيض والأسود الكويتي في تركيا والذي عد نقلة نوعية في إطار تعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين[49].

وبلغ التعاون الثقافي بين تركيا وقطر مداه عام 2015، حينما تم اختيار تركيا كضيف شرف لمعرض الدوحة الدولي للكتاب، كما تُوّج هذا التعاون بافتتاح المركز الثقافي التركي "يونس إمره" في العاصمة القطرية خلال زيارة أردوغان، تعزيزا للعلاقات الثقافية بين البلدين[50].

5-البعد العسكري والأمني

شهدت العلاقات العسكرية والأمنية التركية الخليجية تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة، كان إحدى أبرز تجلياتها، توقيع الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين ما بين عامي 2001 و2008 [51].

أ-الاتفاقيات الأمنية:

تعد قطر أول دولة خليجية وقعت معها تركيا اتفاقية التعاون في المجال الأمني، إذ تنص الاتفاقية الموقعة في 25 ديسمبر/كانون الاول 2001م، على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات حول الأشخاص والمنظمات الإرهابية، التعاون في مكافحة المخدرات، وتهريب المواد المتفجرة والآثار والأعمال الفنية الثمينة. ووقعت تركيا أيضا اتفاقية التعاون الأمني مع السعودية في المجال نفسه، تبعتها كل من الكويت والبحرين. والملاحظ أنه ضمن دول مجلس التعاون الخليجي لم توقع تركيا أي اتفاقية للتعاون الأمني مع كل من الإمارات وسلطنة عمان،أنظر الجدول رقم: (2).

جدول رقم 2: الاتفاقيات الأمنية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية

48 – المصدر نفسه.

49 – افتتاح الفن المعماري في اسطنبول،مجلة النهار،العدد3349، 2018/4/17

50 – قراءة في اوجه العلاقة بين تركيا وقطر،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://www.turkey-post.net

51 – فؤاد فرحاوي،التعاون الاستراتيجي التركي – الخليجي:المظاهر والابعاد،اراء الخليج،العدد132،حزيران 2018،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3671:2016-03-06-09-50-50&Itemid=172&option=com_content

						التركية
البحرين	الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة	المنامة	6 مارس 2006	4 سبتمبر 2006	6 أكتوبر 2006	26311
السعودية	الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات	الرياض	12 فبراير 2005	25 أكتوبر 2007	9 نوفمبر 2008	26782
قطر	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	أنقرة	25 ديسمبر 2001	2 يناير 2002	18 فبراير 2002	24675
الكويت	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	إسطانبول	19 يوليوز 2005	6 يناير 2006	26 يناير 2006	26061

(2) نقلا عن فؤاد فرحاوي،التعاون الاستراتيجي التركي – الخليجي:المظاهر والابعاد،مجلة آراء الخليج، العدد132، 2018.

وعند التدقيق في هذه الاتفاقيات، يمكن القول إن تركيا كانت محكومة بالأجواء التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر/ايلول 2001م، الشيء الذي يفسر توقيعها اتفاقية أمنية مع قطر بعد هذه الأحداث. وظل موضوع الإرهاب حاضرا في كل الاتفاقيات الأمنية لتركيا مع باقي دول الخليج، تحت تأثير قرارات مجلس

الأمن. كما أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين تركيا والبحرين في مارس 2006 م، تشكل نقطة تحول من حيث الموضوعات المدرجة، فعلاوة على الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، أضيفت نصوص خاصة بمكافحة ومحاربة الاتجار وتهريب المواد التي تدخل في الأسلحة الكيميائية والبيلوجية[52].

ب-الاتفاقيات العسكرية

كما شهدت العلاقات العسكرية التركية الخليجية عدة تطورات منها توقّيع تركيا والكويت اتفاق تعاون عسكري في منتصف عام 2009 لإرساء إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشَين. كذلك ، توقيع السعودية وتركيا في مايو/أيار 2010اتفاق تعاون عسكري يغطّي التدريب والأبحاث العلمية والتنمية التكنولوجية. ويتمثّل المجال الآخر للتعاون السعودي-التركي في قيام الشركة التركية "إف إن إس إس" بتحديث مئات ناقلات الجند المدرّعة "إم113" الأمريكية الصنع[53].

كما وقعت كل من تركيا وقطر في العام 2015 على اتفاق يقضي باقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر لتحقيق نوع من الاطمئنان الأمني في المنطقة، بعد أن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة بشكل عام في السنوات الأربع من حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، الذي توافقت سياساته إلى حد ما مع السياسات الإيرانية في المنطقة، وبالأخص ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني الذي تم الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة، دون مشاركة دول الخليج العربية في صياغته[54] .

ويندرج تطور العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وتركيا ضمن إطار شامل يخدم منظور وحدة الأمن الخليجي، وإمكانيات تطوير أفق التعاون الأمني والعسكري، ليشمل كل الدول الخليجية في المجالات

[52]- فؤاد فرحاوي،المصدر نفسه،ص4

[53]- محمد عبود،تركيا والخليج..تعاون عسكري متسارع قد يتحول لتحالف شامل،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: http://alkhaleejonline.net

[54] - قاعدة عسكرية تركية في قطر،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://arabic.cnn.com

العسكرية التي شهدت تطورات بالغة الأهمية بمشاركة قوات سعودية، في مناورات مشتركة مع القوات التركية في تركيا لعدة مرات[55].

وفي الحقيقة ،تشكل العلاقات الأمنية بين تركيا ومنظومة الدول الخليجية، ولاسيما مع السعودية ، عاملا مهما في تأطير العلاقات بينهما، ودعم الجهود التركية في محاربة الإرهاب .

المحور الرابع:–مستقبل العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي

أن التفاهم التركي – الخليجي له ثقله وتأثيره المباشر على التوازنات الاقليمية في المنطقة عامة والخليجية خاصة .فتركيا دولة لها وزنها العسكري والاقتصادي والجيوسياسي، واستطاعت خلال السنوات الماضية أن تحقق صعوداً متنامياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأصبحت لاعباً رئيساً في المنطقة ولا يمكن إتمام أية ترتيبات إقليمية بمعزل عن مشاركتها .وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي في مجملها ثقلاً اقتصادياً ومالياً بالغ الأهمية، ولا يمكن أن تتم أية ترتيبات إقليمية أمنية أو اقتصادية أو استثمارية دون أن يكون لها فيها النصيب الأكبر .كما ان الحوار الاستراتيجي إذا ما واصل تنمية قنواته فهو مؤهل لأن يقود تيار الاعتدال في المنطقة وسوف يسهم على هذا النحو في تحقيق الاستقرار الإقليمي وزيادة معدلات التنمية في منطقة الخليج العربي .فنجاحه وتحقيق أهدافه التنموية سيخفف التوتر في المنطقة وسيخلق توازناً في القوى الإقليمية في منطقة الخليج .كما أنه سيقدم النموذج العملي للتعاون المبني على المصالح المتبادلة .فضلا عن أن نجاحه سيؤدي إلى أن تتجاوز منافعه وآثاره الإيجابية الدول الأطراف فيه وستمتد هذه المنافع حتى إلى الدول الواقعة في المحيط الإقليمي[56].

كما أن استمرار المشاورات بين الجانبين بشكل دوري هو أمر ضروري وذلك لتقييم التطورات والمستجدات ذات الصلة بأوضاع الدول التي شهدت الانتفاضات الشعبية فيما يسمى" بثورات الربيع العربي "ودراسة سبل التعاطي مع هذه التطورات وذلك استناداً إلى قناعة الجانبين بدخول المنطقة العربية خلال هذه المرحلة منعطفاً جديداً مع تسارع رياح" الربيع العربي" وما أحدثته من تغييرات جوهرية على

[55] – احسان الفقيه،مصدر سابق،ص1

[56] – سامية بيبرس،المصدر السابق،ص171

بعض الأنظمة الحاكمة وما قد تتركه من نتائج تتسع دائرتها بما يصعب معه الجزم بمعرفة حدودها وتقدير حجم تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[57].

كما أن تنسيق الجهود التركية – الخليجية لإنشاء آليات إقليمية لمنع النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي لاسيما ما يتعلق بالحد من عمليات تسييس الانقسامات الطائفية السنية – الشيعية في منطقة الشرق الأوسط ستكون له انعكاساته الإيجابية على أمن منطقة الخليج.فضلا عن ذلك فإن بلورة أجندة مشتركة بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل هي استراتيجية لا تستهدف ايران فحسب بل تستهدف أيضاً اسرائيل .وأخيرا فإن توثيق العلاقات الثقافية بين الشعوب من ضرورات تجذر العلاقات التركية – الخليجية، حيث إن العلاقات السياسية والاقتصادية قد تتدهور بتغير الحكومات أو المواقف، إلا أن العلاقات الثقافية لا تتأثر بالتطورات والتغيرات السياسية [58].

الاستنتاجات

ان اهتمام تركيا بتطوير علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، جاء في إطار السياسية الخارجية التركية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ العام 2002 والمتمثلة في الانفتاح على المحيط الإقليمي الذي تربطه بتركيا روابط تاريخية وثقافية مختلفة، فضلا عن الجوانب الاقتصادية كحاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية ورغبتها في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربية فضلا عن إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية الى جانب رغبتها في لعب دور أمني في الخليج إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى.

وفي المقابل فان دول الخليجية العربية بحاجة لتركيا لتعزيز العلاقات الثنائية معها والارتقاء بها للأفضل، ففي ظل ما تعانيه دول الخليج من إدمان ميزانياتها على النفط وخلل في القطاعات الإنتاجية لديها، فإن تركيا من خلال ما تتمتع به وما تطمح إليه قادرة على تزويد دول الخليج بالمنتجات والصناعات الاستهلاكية الكلاسيكية التي تستوردها من دول أخرى فضلا عن الدخول في عقد شراكات في مجال تكنولوجيا صناعة الأسلحة والدفاع لما تتمتع به تركيا من صناعات عسكرية محلية متنوعة .ويبدو ان ما

[57]- المصدر نفسه،ص171-172

[58] - سامية بيرس ،المصدر السابق،ص172

دفع كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا إلى تجاوز الخلافات، والدفع باتجاه تحسين العلاقات الثنائية، هي رغبة دول الخليج في إيجاد حليف استراتيجي لها في منطقة الشرق الأوسط يكون موازناً للنفوذ الإيراني بالمنطقة.فضلا عن قلق دول مجلس التعاون من أن تؤدي حالة التقارب بين تركيا من جهة وإيران وروسيا من جهة أخرى، والتي ظهرت في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، إلى تغير في السياسة التركية تجاه الأزمة السورية.كما ان فقدان كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا الثقة في الولايات المتحدة كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه لضمان مصالحهما بالمنطقة، وذلك عقب إصدار الكونجرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا" بما يسمح لأقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر بمُقاضاة الحكومة السعودية، وإصرار الولايات المتحدة على دعم أكراد سوريا على الرغم من الاعتراضات التركية، وهو ما دفع الطرفين للاعتماد على بعضهما لتأمين مصالحهما في المنطقة.

كما تعمل تركيا على ضمان كسب التأييد الخليجي في القضية الكردية اذ تضع تركيا العمل على منع قيام دولة كردية في سوريا أو العراق على رأس اهتماماتها، لخشيتها من تعزيز ذلك للنزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا، ولذا عملت تركيا بكل قوة لمنع سيطرة الأكراد على الحدود السورية التركية، ومن هذا المنطلق رفضت تركيا قيام الأكراد بالاستفتاء على إعلان الدولة الكردية شمال العراق.وتخشى تركيا من وجود أو نشوء تأييد خليجي للأكراد، وتأمل أن يساهم استمرار علاقاتها الحسنة بدول الخليج في منع ذلك.

التوصيات:

ومن خلال دراستنا لعلاقة تركيا بدول مجلس التعاون الخليجي فقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات هي:-

1-إن التوجه التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، يجب توظيفه من قبل دول الخليج لصالح إعادة بناء العلاقات العربية- التركية، بشكل يضمن كسب تركيا كحليف إقليمي قوي.

2-أن علاقات تركيا المتميزة مع الشرق والغرب تمنح الدبلوماسية التركية ثقلاً كبيراً في التنقل بين مختلف القضايا المطروحة للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها.

3-كما أن نهجها المعتدل والتعاوني يوفر بيئة مواتية لعلاقات قوية ومتطورة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما أنها مهتمة بتقوية هذه العلاقات، وتعميق روابطها مع العالم العربي بشكل عام والخليج بوجه خاص.

4- ان تركيا لاتشكل تهديدًا على دول الخليج كالتهديد الذي تشكله إيران في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، وهذا ما يميز الجانب التركي الذي استطاع بناء ثقة في الجانب الخليجي بشكله المجتمع أو المتفرق.

المصادر

اولا:-الكتب العربية

1-أحمد نوري النعيمي،تركيا والخليج :قطر انموذجا،مجموعة باحثين،قطر وازمة الخليج:عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي،بغداد،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ،2018

2- ارسين كالايسي اوغلو،السياسة الخارجية التركية ازاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط،العلاقات العربية-التركية ...الى اين،مجموعة مؤلفين،العرب وجوارهم..الى اين؟،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000

3- حسن بكر احمد,العلاقات العربية –التركية بين الحاضر والمستقبل,دراسات استيراتيجية, العدد41, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية,أبو ظبي,7 أيار ،1988

4-حيدر عبد الرزاق الحيدري،العلاقات التركية – السعودية بعد عام 2003:الدوافع..المتغيرات..واحتمالات المستقبل،مجلة ابحاث استراتيجية،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العدد12،حزيران 2016

5-سامية بيبرس،الحوار الاستراتيجي التركي – الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج،الامانة العامة لجامعة الدول العربية،القاهرة،2017،

6-عقيل سعيد محفوظ السياسة الخارجية التركية :الاستمرارية-التغيير،بيروت،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012

7-عبد الرزاق عبد الحميد شريف, الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات واقعها وآفاقها المستقبلية , مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا) ,جامعة الموصل ,1994

8-فليب روبنس , تركيا والشرق الأوسط,ترجمة ميخائيل نجم خوري,الطبعة الأولى,دارقرطبة للنشرو التوثق والابحاث ,مكتبة مدلوبي,بيروت , 1993.

9-ميثاق خير الله جلود،العلاقات الخليجية – التركية 1973-1990،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،سلسلة شؤون اقليمية،العدد15، 2008

10-مصطفى النجار وآخرون ,تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر,جامعة البصرة,المكتبة الوطنية ,بغداد ،1984.

11- ميثاق خير الله جلود ،الاستراتيجية التركية تجاه دول الخليج العربي،متابعات اقليمية،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،العدد 9 ،المجلد(4)،تشرين الثاني 2007.

12- محمود علي داود ,أحاديث عن الخليج ,الجزء الثاني,وزارة الثقافة والإعلام,بغداد,1989

ثانيا:-الرسائل والاطاريح الجامعية

1-بتول هليل جبير الموسوي،السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1990 وافاقها المستقبلية،اطروحة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2005<

2- سلام داوود غزيل الحياني،العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية :قطر انموذجا،اطروحة دتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2015

3-صوفيا بو علي ووفاء طوالبيه،الدور الاقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة العربي التبسي-تبسة،2015-2016

ثالثا:-الدوريات

1-أحمد الطامي،العلاقات الثقافية بين العرب وتركيا:السعودية وتركيا انموذجا،المجلة الثقافية،العدد242، 2008/4/7.

2-افتتاح الفن المعماري في اسطنبول،مجلة النهار،العدد3349، 2018/4/17

3-سعد حقي توفيق،السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العددان 38-39،السنة 20،كانون الثاني-كانون الاول 2009.

4-شريف شعبان مبروك، نحو ترسيخ العلاقات الخليجية-التركية،مجلة اراء الخليج ،العدد132، 2018.

5-شيماء معروف فرحان خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية الجامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد 57 ،المجلد14،اذار 2017.

6-عامر علي راضي،ابعاد تطور العلاقات التركية الخليجية،المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية،العدد السابع،2007-2008.

7-عماد جهاد، دول الجوار الجغرافي-حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، 1991،

رابعا:-الانترنت

1- ابراهيم كالن، تركيا..الخليج والمسؤولية الاقليمية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.dailysabah.com

2- احسان الفقيه،تركيا والخليج..شراكة استراتيجية ورؤى متطابقة حول ملفات المنطقة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقعhttps://www.turkpress.co

3- تركيا والبحرين.. 3 محطات تبرز تطور العلاقات ،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.turkey-post.net

4- التبادل التجاري بين تركيا والامارات يقفز الى 9 مليار دولار،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://arabi21.com/story/992406

5- التبادل التجاري بين قطر وتركيا يرتفع 1.5 مليار دولار،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.mubasher.info/news

6- التحالف الاسلامي العسكري يحدد مجالات محاربة الارهاب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع

https://www.dw.com

7-حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا عام 2016،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news

8- سمير صالحة،مستقبل الشراكة التركية – الخليجية تركيا والخليج:خيارات الانفتاح الاستراتيجي ومتطلباته،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3676:2016-03-06-10-30-17&Itemid=172&option=com_content

9- فؤاد فرحاوي،التعاون الاستراتيجي التركي – الخليجي:المظاهر والابعاد،اراء الخليج،العدد132،حزيران 2018،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3671:2016-03-06-09-50-50&Itemid=172&option=com_content

10-قاعدة عسكرية تركية في قطر،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:https://arabic.cnn.com

11-محمد عبود،تركيا والخليج..تعاون عسكري متسارع قد يتحول لتحالف شامل،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://alkhaleejonline.net